الجمهورية التونسية

محكمة المحاسبات

الدائرة الجهوية بجندوبة

التقرير النهائي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية بوعرادة

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

(تصرّف 2019)

بلدية بوعرادة

أحدثت بلدية بوعرادة في ما يلي (البلدية) بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 22 جانفي 1941. وتمّ بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات والمنقح بالأمر الحكومي عدد 255 لسنة 2017 توسعة المجال البلدي ليمسح ما قدره 379,690 كم^2 وليبلغ عدد سكان الوسط البلدي 20.972 نسمة وذلك حسب بيانات وزارة الشؤون المحلية حول التنظيم البلدي بتاريخ جانفي 2019.

وبلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2019 ما جملته 1.541.201,185 دينارا في حين بلغت نفقات العنوان الأول 1.514.621,487 دينارا. أمّا موارد العنوان الثاني فقد بلغت 2.314.973,343 دينارا مقابل 2.341.533,041 دينارا تمثل نفقات نفس العنوان.

وقد تولت محكمة المحاسبات في نطاق الصلاحيات المخوّلة لها بالقانون عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل2019 والمتعلق بتنظيمها وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية" إنجاز رقابة مالية على حسابات بلدية بوعرادة بالنسبة إلى سنة 2019 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحّة البيانات المسجّلة به ومصداقيّته ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2019 والوثائق المدعمة له إلى كتابة الدائرة الجهوية لمحكمة المحاسبات بجندوبة بتاريخ 11 سبتمبر 2020 أي قبل 4 نوفمبر 2020 وهو التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى المحكمة حسب الفصل 53 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 آنف الذكر والفصلين 1 و2 من مرسوم رئيس الحكومة عدد 8 لسنة 2020 المؤرخ في 17 أفريل 2020 والمتعلق بتعليق الإجراءات والآجال وكذلك حسب الفصل الأول من الأمر الحكومي عدد 311 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 2 من مرسوم رئيس الحكومة عدد 8 آنف الذكر[1].

وتوفرت بالحساب المالي المذكور أغلب شروط التهيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف علاوة عن تقديم وثيقة حساب أصلية وتضمّن ختم وإمضاء المحاسب وآمر الصرف ووجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي ما عدى شرط وجود تأشيرة سلطة الإشراف على الحساب المالي مما يجعله يصنّف كحساب غير مهيأ.

وقد شملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المذكور ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة الجهوية بجندوبة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاصّ بها.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الإستخلاصات خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية، في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2019، من شأنها أن تمسّ بمصداقية البيانات المضمنة

[1] 31 جويلية 2020 هو الأجل الأقصى لتقديم حسابات 2019 حسب الفصل 53 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019. وعلى إثر تعليق الآجال لمدة 96 يوما أي بداية من 11 مارس 2020 (عملا بمقتضيات الفصل 2 من مرسوم رئيس الحكومة عدد 8 لسنة 2020) إلى غاية 15 جوان 2020 (عملا بمقتضيات الفصل الأول من الأمر الحكومي عدد 311 لسنة 2020)، فإنّ الأجل الأقصى الجديد لتقديم الحساب يكون 4 نوفمبر 2020 .

بالحساب المالي للسنة المعنية. كما أنها أفضت إلى الوقوف على ملاحظات تتعلق بتعبئة بعض الموارد وبتنفيذ بعض النفقات. علما أنّ البلدية والقابض توليا الرّد على الملاحظات الأوليّة التي تمّ توجيهها إليهما في الغرض.

الجزء الأول: الرقابة على الموارد

1- هيكلة الموارد

1-1- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2019 ما جملته 1.541.201,185 دينارا وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية بما قيمته 602.312,552 دينارا ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية بما قيمته 938.888,633 دينارا.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتّى من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومن مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومن معاليم الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات بما نسبته على التوالي 42,10% و36,06% و21,84%. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخيل:

أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية	المبلغ (دينارا)	النسبة (%)
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	253.618,392	42,10
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	217.198,250	36,06
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	131.495,910	21,84
المجموع	**602.312,552**	**100**

وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2019. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها سنة 2019:

المعاليم على العقارات والأنشطة	المبلغ (دينارا)	النسبة (%)
المعلوم على العقارات المبنية	85.059,377	33,54
المعلوم على الأراضي غير المبنية	8.283,093	3,26
المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	42.788,000	16,87
المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	116.790,422	46,05
المعلوم على محلات بيع المشروب	697,500	0,28
المجموع	**253.618,392**	**100**

وتمثل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهم مورد في هذا الصنف الأول من المداخيل بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 116.790,422 دينارا في سنة 2019 أي ما يمثّل46,05 % من جملة "المعاليم على العقارات والأنشطة".

وقدرت "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه" ما قدره 217.198,250 دينارا وبذلك تمثل ثاني أهم مورد في مستوى الأصناف من المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية بنسبة 36,06 %.

وتعتبر مداخيل الأسواق المستلزمة أهم مورد من "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه" بما قيمته 195.000,000 دينارا أي بنسبة 89,78 %. في حين بلغت مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات ما قدره 131.495,910دينارا أي ما يمثّل 21,84% من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت تثقيلات سنة 2019 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 122.421,537 دينارا توزّعت بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 110.837,847 دينارا والمعاليم على الأراضي غير المبنية بمبلغ قدره 11.583,690 دينارا. وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 548.812,163 دينارا بالنسبة للمعاليم على العقارات المبنية و61.687,168 دينارا للمعاليم على الأراضي غير المبنية في موفّى سنة 2018، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات المبنية والمعاليم على الأراضي غير المبنية في سنة 2019 إلى ما قيمته على التوالي 659.650,010 دينارا و73.270,858 دينارا. واستخلصت بلدية بوعرادة ما جملته 93.342,476 دينارا من جملة 732.920,868 دينارا وجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص في حدود 12,73 % والتي تعتبر دون المعدل الوطني البالغ 18 % لنفس السنة. وجاء في ردّ البلدية أنّها ستتولى تطبيق الإجراءات القانونية اللازمة لاستخلاص مستحقاتها.

وفي ما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2019 ما قيمته 938.888,633 دينارا وتتوزّع هذه الموارد بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" و"المداخيل المالية الاعتيادية" المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية.

وبلغت مداخيل الملك البلدي الاعتيادية في سنة 2019 ما قيمته 148.628,090 دينارا وهي تتأتى أساسا من مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط صناعي في حدود 104.987,888 دينارا ممثلة بذلك 70,63 % من جملة مداخيل الأملاك البلدية الاعتيادية و11,18% من المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

أما بخصوص المداخيل المالية الاعتيادية فقد بلغت سنة 2019 ما قيمته 790.260,543 دينارا بنسبة ناهزت 84,17 % من المداخيل غير الجبائية الاعتيادية. هذه المداخيل المالية الاعتيادية تتأتى أساسا من مناب المال المشترك الذي بلغ 592.086,648 دينارا أي بما نسبته 74,92 % من المداخيل المالية الاعتيادية.

وتم ضبط المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية خلال سنة 2019 في حدود 677.838,353 دينارا استخلص منها 148.628,090 دينارا وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص بحوالي 21,93%.

وبلغ مؤشر الاستقلال المالي[2] للبلدية 55,09 % خلال سنة 2019 وهو دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية الذي تم ضبطه من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في حدود 70 %.

وتجدر الإشارة إلى أنّ البلدية تولت خلاص كل ديونها المتخلّدة بذمتها تجاه المزودين العموميين خلال سنة 2019 بعد تخصيص إعتمادات قدرها 95.952,140 دينارا من جملة المال الاحتياطي من العنوان الأول[3] لسنتي 2018 و2019.

[2] الموارد الذاتية / موارد العنوان الأول = (موارد العنوان الأول – المناب من المال المشترك – منح ومساهمات الدولة في التسيير)/ موارد العنوان الأول.

[3] حيث قدرت مبالغ الاعتمادات المخصصة لذلك ما قدره 80 % من بقايا العنوان الأول لسنة 2018 بحوالي 370.343,789 دينارا في حين بلغت 20 % من بقايا نفس العنوان لسنة 2019 بما قدره 31.884,123 دينارا.

2-1- موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني 2.314.973,343 دينارا وتتوزع هذه الموارد بحساب 81,67 % بعنوان الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية و5,47 % بعنوان موارد الاقتراض و12,86 % بعنوان الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

الجزء	المبلغ (بالدينار)	النسبة (%)
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	1.890.625,087	81,67
موارد الاقتراض	126.672,000	5,47
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	297.676,256	12,86
جملة موارد العنوان الثاني	**2.314.973,343**	100

2- تعبئة الموارد

بلغت نسبة إنجاز تقديرات موارد البلدية خلال سنة 2019 حوالي 111,28 % بخصوص العنوان الأول. وبلغت النسبة المذكورة 100 % بالنسبة للعنوان الثاني. ويبرز الجدول الموالي تفصيل نسب إنجاز تقديرات موارد البلدية:

البيان	التقديرات النهائية (بالدينار)	الإنجازات (بالدينار)	نسبة الإنجاز(%)
موارد العنوان الأول			
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	174.500,000	253.618,392	145,34[4]
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية	220.500,000	217.198,250	98,50
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية	125.400,000	131.495,910	104,86
مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	0	0	0
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	156.500,000	148.628,090	94,97
المداخيل المالية الاعتيادية	707.952,140	790.260,543	111,62
مجموع موارد العنوان الأول	**1.384.852,140**	**1.541.201,185**	**111,28**
موارد العنوان الثاني			
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	1.890.625,087	1.890.625,087	100
موارد الاقتراض	126.672,000	126.672,000	100
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	297.676,256	297.676,256	100
مجموع موارد العنوان الثاني	**2.314.973,343**	**2.314.973,343**	**100**

[4] وتعود أهمية هذه النسبة المحققة إلى أهمية المبالغ المستخلصة من المعاليم الموظفة على العقارات المبنيّة في إطار العفو الجبائي الذي نصّ عليه قانون المالية لسنة 2019 والتي بلغت 212,64 % مقارنة بتقديرات نفس الفقرة.

وتفسّر أهمية نسب إنجاز تقديرات موارد العنوان الأول للبلدية باعتمادها تقديرات منخفضة مقارنة بالطاقة الجبائية المتاحة لها. من ذلك لم تتجاوز تقديرات الموارد المتأتية من المعاليم على العقارات المبنيّة وعلى الأراضي غير المبنيّة على التوالي 40.000,000 دينارا و4.000,000 دينارا مقابل مبالغ وجب استخلاصها في الغرض سنة 2019 في حدود على التوالي 659.650,010 دينارا و73.270,858 دينارا أي بنسبة لم تتعدّ على التوالي 6,06 % و5,46 % من الطاقة الجبائية المتاحة للبلدية في المجال. ومن شأن التصرّف على هذا النحو أن يحدّ من مصداقية الميزانية كوثيقة مرجعيّة تمكّن من التعرّف على القدرة الجبائية للبلدية. وبرّرت البلدية بأنّ تقديراتها تتمّ على "أساس طاقة التصرف الحقيقية" و"بناءً على معدل الإستخلاص المحقق خلال الثلاث سنوات الأخيرة". إلاّ أنّ التقدير يتمّ في الأصل على قاعدة المتاح لا على أساس ما تمّ تحقيقه.

وتم الوقوف من خلال فحص الجداول المتعلقة بتعبئة موارد البلدية لسنة 2019 ومن خلال الأعمال الميدانية على ملاحظات تعلقت أساسا بإعداد جداول التحصيل وتثقيلها وباستخلاص المعاليم وبالتصرف في الأملاك البلدية.

أ-إعداد جداول التحصيل وتثقيلها

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان نصّا على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث لم يتمّ تثقيل الجداول المذكورة من قبل القابض البلدي إلاّ بتأخير في حدود 27 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول	تاريخ إعداد الجدول من قبل البلدية	تاريخ الإرسال إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي 2018 بحساب اليوم
جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية	24 ديسمبر 2018	غير مبيّن	28 جانفي 2019	27
جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية	24 ديسمبر 2018	غير مبيّن	28 جانفي 2019	27

وجاء في رد البلدية أنّها ستعمل على تقليص آجال التثقيل بالتنسيق مع القابض محتسب البلدية.

وتبيّن عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية حيث لم يتضمّن بعنوان سنة 2019 سوى 4648 فصلا، في حين بلغ عدد المساكن المحصاة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 نحو 5339 مسكنا في الوسط البلدي دون اعتبار المساكن التي تمت إضافتها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات آنف الذكر. وبالتالي لا يقل عدد الفصول غير المثقّلة بعنوان سنة 2019 عن 691 فصلا.

وساهم في عدم شمولية جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة اقتصار البلدية على إضافة فصول جديدة بمناسبة طلب شهادات إبراء تثبت خلاص المعلوم المستوجب من المعني بالأمر للحصول على الخدمات أو الرخص دون انجاز معاينات ميدانية لحصر البناءات الجديدة أو التوسيعات في البناءات القديمة

خلافا لمقتضيات الفصل 21 من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على أنّه "يمكن للجماعات خارج عمليات الإحصاء إضافة العقارات غير المرسّمة بجدول التحصيل". وتجدر الإشارة إلى أنّه يتم توظيف المعاليم على الفصول المذكورة بناء على البيانات المدرجة ببطاقات التصريح المقدمة من قبل المواطنين دون إجراء عمليات الرقابة المنصوص عليها بالفصل 21 آنف الذكر.

كما لم يتضمّن جدول تحصيل المعلوم على العقارات غير المبنيّة سوى 60 فصلا سنة 2019 بزيادة 9 فصول فقط مقارنة بسنة 2018 أي بنسبة لم تتجاوز 17,64 % رغم أنّ المحضر عدد 1914 المتعلّق بختم الإحصاء العشري 2017-2026 تضمّن 119 فصلا.

كما ساهم أيضا في عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة غياب التنسيق بين المصالح البلدية حيث لا تتولى المصلحة الفنيّة بصفة دورية ومنتظمة إحالة قائمة في رخص البناء المسندة إلى مصلحة الجباية. وهو ما لم يسمح بتيسير مهام هذه الأخيرة بخصوص متابعة انجاز البنايات الجديدة وتوسعتها وتوظيف المعاليم المستوجبة في شأنها.

وأفادت البلدية أنها ستعمل على تلافي النقائص المتعلّقة بإحصاء العقارات وأنّه سيتمّ "التنسيق بين المصلحة الفنيّة وقسم الجباية المحلية بخصوص رخص البناء"

ويقتضي حسن متابعة استخلاص الموارد المتأتية من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية ضرورة توفر المعطيات الدقيقة حول عدد المؤسسات المنتصبة بالمجال الترابي البلدي، غير أنّ عدد المؤسسات والأشخاص الطبيعيين المدرجين بجدول مراقبة الحد الأدنى من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية بلغ 755 فصلا خلال سنة 2019 مقابل تضمن قاعدة البيانات المتوفرة لدى مكتب مراقبة الأداءات بالجهة 1123 مؤسسة وذلك دون اعتبار المؤسسات الراجعة بالنظر للعمادات المضافة والتي تمّ ضمّها للمنطقة البلدية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 آنف الذكر والتي لم يشملها الإحصاء العام للفترة 2016-2026. وجاء في رد البلدية أنّها "ستعمل على مزيد التنسيق مع المكتب المحلي لمراقبة الأداءات".

ب- توظيف واستخلاص المعاليم

نصّ الفصل 28 خامسا من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه "يتولى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة"، كما جاء في الفصل 129 من مجلة الجماعات المحلية على أنّه "يتولى محاسب الجماعة المحلية، وتحت مسؤوليته، بذل كلّ العناية لاستخلاص المبالغ والمستحقات الراجعة لها" إلاّ أنّ محاسب بلدية بوعرادة لم يتولّ تبليغ أي إعلام خلال سنة 2019 بعنوان المعلوم على العقارات المبنيّة مقابل تضمن جدول تحصيل المعلوم المذكور 4648 فصلا. كما لوحظ عدم توجيه أي إعلام بخصوص كافة الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنيّة خلال نفس الفترة والبالغة 60 فصلا خلال سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى عدم دقة بعض البيانات المدرجة بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنيّة حيث تم إدراج بعض توظيفات المعلوم المذكور حسب عنوان الأرض عوضا عن عنوان المطالب بالأداء بالرّغم من قيام البلدية بالإحصاء العشري سنة 2016 وتحيين المعطيات في الغرض، وذلك خلافا لمنشور وزير الداخلية عدد

19بتاريخ 28 مارس 2002 حول تنمية الموارد البلدية الذي حثّ على التنصيص ضمن جداول تحصيل المعاليم على البيانات التي من شأنها أن تساعد على سير الإستخلاص.

وقد ساهمت النقائص المتعلقة بعدم توجيه إعلامات بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنيّة في ضعف نسبة إستخلاص المعلوم المذكور والتي لم تتجاوز 11,31 % خلال سنة 2019. كما لم تتجاوز نسبة إستخلاص المعلوم على العقارات المبنيّة 12,89 % سنة 2019. وجاء في رد القابض أنّه "تمّ منذ بداية سنة 2020 بالتنسيق مع البلدية إصدار إعلامات بخصوص المطالبين بالمعاليم على العقارات".

كما لم تتول البلدية إحصاء المحلات المهنية والتجارية التي تقوم بتركيز علامات إشهارية ولافتات وستائر بواجهاتها في إطار الإحصاء العشري سنة 2017-2026 ما لم يمكنها من تحديد الإمكانات الجبائية بهذا المجال واكتفت بتوظيف معلوم هذه الفقرة بخصوص 5 مؤسسات تقدمت بمطالب لتركيز علامات إشهارية ولافتات وستائر بواجهاتها سنة 2019. وأفادت البلدية أنّها ستتولى إحصاء المحلات المهنية والتجارية التي تقوم بتركيز علامات إشهارية.

ونصّ منشور وزير الداخليّة عدد 16 والمؤرّخ في 2 أكتوبر 2013 المتعلّق بتدعيم قدرات التصرّف للجماعات المحليّة البلديات على ضرورة تنمية مواردها الذاتيّة الجبائية وغير الجبائية من خلال استغلال الطاقة الجبائية المتاحة لها وذلك بإحكام عمليات جرد وإحصاء مختلف أصناف المعاليم وتحسين مردود الإستخلاصات وخاصّة في ما يتعلّق بمعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام باعتباره يوفّر طاقة جبائية هامّة غير مستغلّة بالمستوى المطلوب، إلاّ أنّ البلدية لم تحرص على ضبط قائمة محيّنة في المحلات الخاضعة لمعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام.

واقتضى الفصل 13 من القانون عدد 90 لسنة 2004 المؤرخ في 31 ديسمبر 2004 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2005 أن توظّف على العقارات المبنيّة المعدّة للسكن مساهمة يتعيّن تحويلها لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن، إلاّ أنّ القابض محتسب البلدية لم يتول تحويل مبلغا قدره 8.482,256 دينارا لفائدة الصندوق المذكور بحساب 510,656 دينارا بقايا إستخلاص سنة 2018 وما قبلها و7.971,600 دينارا تمّ استخلاصها سنة 2019. أفاد القابض أنّ عملية تحويل مستحقات الصندوق الوطني لتحسين السكن تمّت في جانفي 2020.

كما أنّ البلدية لم تتول تطبيق مقتضيات منشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 10 المؤرخ في 6 فيفري 2004 المتعلق بالبرامج الجهوية للنظافة والعناية بالبيئة والذي ينص على "إتمام إحصاء المحلات والمؤسسات المعنيّة بإتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل وتعميم إبرام هذه الإتفاقيات والحرص على استخلاص المعاليم"، حيث أنّها لم تبرم سوى 8 إتفاقيات في الغرض سنة 2019 دون أن تستكمل إحصاء المحلات والمؤسسات المعنيّة باتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية بالرغم من وجود ما لا يقل على 48 مؤسسة صناعية و500 مؤسسة خدمات و6 محلات حرفية و444 محل تجاري[5] .

ويتم جمع ونقل الفضلات المتأتية من نشاط هذه المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية في إطار العمل البلدي المتعلق برفع الفضلات المنزلية. ونتج عن ذلك ضعف المبلغ المستخلص بعنوان معلوم رفع الفضلات المتأتية من الأنشطة المذكورة والذي لم يتجاوز 9.750,000 دينارا خلال سنة 2019.

[5] حسب المعطيات المقدمة من قبل مكتب مراقبة الأداءات ببوعرادة.

وتوصي المحكمة باستكمال إحصاء جميع المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية بالمنطقة البلدية باعتبار العمادات التي تم ضمّها للمنطقة البلدية ببوعرادة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 آنف الذكر وذلك لتتمكن من إبرام اتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل تطبيقا لمنشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 10 لسنة 2004 المذكور أعلاه. وجاء في رد البلدية أنّها ستعمل على "تعميم إتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية.

ت- التصرف في الأملاك البلدية

وخلافا لأحكام الفصل 280 من مجلة المحاسبة العمومية الذي نص على أنه:" تقيّد العمليات المتعلّقة بكافة مكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة والأملاك التي في تصرفها والمعدات اللازمة لنشاطها بالحسابات البلدية وفقا لقواعد الدليل الحسابي الموحد الخاص بالبلديات." إلا أن البلدية لم تتول القيام بجرد ممتلكاتها المنقولة سنويّا ولا تتولى مسك دفتر خاص بذلك. وأفادت البلدية أنّه سيتمّ تلافي ذلك.

ولوحظ عدم حرص بلدية بوعرادة على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتلددين في خلاص معينات كراء المحلات المعدة لنشاط تجاري أو مهني أو صناعي حيث لم تقم خلال سنة 2019 بإصدار بطاقات إلزام مكتفية بأعمال التتبع التي يجريها القابض دون اللجوء إلى القضاء. وفي هذا الصدد بلغت بقايا الإستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2019 بعنوان معينات كراء محلات تجارية ومحلات معدة لنشاط مهني ومحلات صناعية على التوالي 331.341,109 دينارا و57.300,710 دينارا و105.184,144 دينارا. وجاء في رد البلدية أنه "سيتمّ التنسيق مع القابض لإصدار بطاقات إلزام ضدّ المتلددين والقيام بقضايا عند الإقتضاء".

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 1.181.239,671 دينارا سنة 2019 منها 610.729,217 دينارا نفقات تأجير عمومي و492.360,614 دينارا نفقات وسائل المصالح ممثلتان على التوالي نسبة 51,70 % و41,68% منه. وبلغت نسبة إنجاز نفقات العنوان الأول ما قدره 86,96 %. ويبرز الجدول الموالي النفقات المنجزة مقارنة بالتقديرات بالنسبة للعنوان الأول:

البيان	التقديرات (المبلغ بالدينار)	الإنجازات (المبلغ بالدينار)
نفقات العنوان الأول	1.358.272,442	1.181.239,671
نفقات تأجير عمومي	662.060,000	610.729,217
نفقات وسائل مصالح	592.552,140	492.360,614
نسبة الإنجاز(%)		**86,96**

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.315.083,988 دينارا خلال نفس السنة منها 76,82 % تعلقت بالاستثمارات المباشرة و2,02 % نفقات تسديد أصل الدين و21,15 % نفقات مسددة من الإعتمادات المحالة. وتولت البلدية استعمال 93,44 % من الاعتمادات المحالة والبالغة 297.676,256 دينارا. ويرجع تدني نسبة

استهلاك نفقات العنوان الثاني إلى ضعف استهلاك اعتمادات الاستثمارات المباشرة التي لم تتجاوز نسبتها 50,08 % من جملة 2.017.297,087دينارا. ويبرز الجدول الموالي النفقات المنجزة مقارنة بالتقديرات بالنسبة للعنوان والثاني:

البيان	التقديرات (المبلغ بالدينار)	الإنجازات (المبلغ بالدينار)	نسبة الإنجاز(%)
نفقات العنوان الثاني	2.341.553,041	1.315.083,988	**56,16**
الإستثمارات المباشرة	2.017.297,087	1.010.329,235	50,08
تسديد أصل الدين	26.579,698	26.579,698	100
النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	297.676,256	278.175,055	93,44

وبرّرت البلدية ضعف استهلاك الاعتمادات المباشرة "بوجود مشاكل مع المقاولين" وتباطئ تحويل الاعتمادات من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية".

2- الملاحظات المتعلّقة بنفقات العنوان الأول

لوحظ عدم تقدير البلدية لحاجياتها بالدقة اللازمة حيث تم ترسيم إعتمادات بالميزانية بعنوان بعض الفقرات بقيمة جملية قدرها 58.700,000 دينارا دون أن يتم استهلاكها. ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك:

الفصل	الفقرة	فقرة فرعية	البيان	الاعتمادات النهائية بالدينار	المصاريف المأمور بها بالدينار	نسبة الاستهلاك (%)
02.201	05	000	إقتناء أثاث للمصالح الإدارية	3.000,000	0	0
02.201	10	001	الإعتناء بالبناءات	7.000,000	0	0
02.201	19	003	نفقات الصيانة	2.000,000	0	0
02.201	20	004	إستغلال منظومة مدنية	3.200,000	0	0
02.201	24	001	المنحة اليومية للتنقل	2.000,000	0	0
02.201	30	001	نفقات التداوي	500,000	0	0
02.201	30	002	نفقات الأدوية	1.000,000	0	0
02.201	38	001	أتعاب واختبار ومصاريف أخرى	6.000,000	0	0
02.201	40	001	معاليم جولان	1.500,000	0	0
02.201	43	000	مصاريف إعداد الأمثلة	10.000,000	0	0
02.202	30	001	شراء العقاقير	1.000,000	0	0
02.202	38	000	الإعتناء بالخنادق	1.500,000	0	0
02.202	44	001	نفقات الإعتناء المباشرة	7.000,000	0	0
02.202	46	000	صيانة المنشآت والتجهيزات الرياضية	2.000,000	0	0
03.302	10	002	المساهمة بعنوان تعديل الجرايات	9.000,000	0	0
03.302	22	001	مقاومة الحشرات والحيوانات الشاردة	1.000,000	0	0
03.302	23	001	نفقات صيانة	1.000,000	0	0
المجموع				**58.700,000**		

وتدعى البلدية لمزيد الحرص على تقدير حاجياتها بالدقة اللازمة.

وخلافا للفصل 34 من القانون عدد 23 لسنة 2008 المؤرخ في غرّة أفريل 2008 والمتعلّق بنظام اللزمات الذي ينص على أنّه "يتحمل صاحب اللزمة مسؤولية استغلال وتنظيم العمل بالمرفق العمومي موضوع العقد" لم تتول البلدية التّنصيص على وجوب خلاص صاحب اللزمة نفقات الماء والكهرباء في لزمة المسلخ البلدي ولزمة السوق الأسبوعية ممّا جعلها تتحمل خلاص ما يقارب 6.200,000 دينارا بعنوان نفقات الكهرباء وما يقارب 1.754,000 بعنوان نفقات الماء بخصوص اللزمتين المذكورتين. وأفادت البلدية أنّه تمّ تلافي ذلك في عقدي اللزمتين المذكورتين لسنة 2021.

كما أنّه خلافا للفصلين الأول والثاني من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 كما تمّ تنقيحه واتمامه بالنصوص اللاحقة والفصل الثالث من مجلة المحاسبة العمومية، تبيّن عدم احترام بلدية بوعرادة لمبدأ سنوية الميزانية حيث تولت بلدية تأدية نفقات خلال سنة 2019 تعلّقت بديون راجعة لسنة 2018 وما قبلها. ويترتب عن ذلك تثقيل ميزانية السنة المذكورة بديون راجعة للسنوات التي سبقتها إضافة إلى التأخير في خلاص المزودين وعدم دفع مستحقاتهم في الآجال القانونية. وفي هذا المجال بلغت مخلفات الديون المنزلة بالفقرة عدد 80 من الفصل 02.201 المدرج بالعنوان الأول والتي تم خلاصها من ميزانية سنة 2019 ما قدره 98.370,067 دينارا موزعة على التوالي بحساب 73.234,197 دينارا تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز 4.465,900 دينارا تجاه الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه و17.846,000 دينارا تجاه الشركة القومية لتوزيع البترول و2.823,970 دينارا تجاه المطبعة الرسمية للبلاد التونسية.

ولوحظ أنّ البلدية لم تحرص على احترام آجال دفع المبالغ المستحقة بعنوان استهلاك الاتصالات الهاتفية واستهلاك الكهرباء والغاز وتراسل المعطيات المحددة من قبل المزودين بالفواتير الموجهة في الغرض إلى البلدية. وقد تراوح التأخير المسجل في هذا الشأن بين 55 و283 يوما. وجاء في رد البلدية أنّها ستعمل لاحقا على "احترام آجال خلاص المستحقات".

ونصّ الفصل 12 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 والمتعلق بمراقبة المصاريف العمومية على أن تخضع وجوبا لتأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية بواسطة التعهد الإجمالي نفقات التدخل العمومي في الميادين الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والدولية، إلاّ أنّ بلدية بوعرادة تولت إنجاز تعهدين فرديين اثنين محملين على بند التدخلات في المجال الاجتماعي و3 تعهدات فردية محملة على بند التدخلات لفائدة الجمعيات الرياضية بما قيمته على التوالي 3.000,000 دينارا و13.000,000 دينارا. وبررت البلدية "أنّ مراقب المصاريف يطلب تعهدات فردية". إلاّ أنّها مطالبة باحترام مقتضيات الفصل 12 آنف الذكر الذي يستوجب إعداد تعهد إجمالي بخصوص نفقات التدخل العمومي لما يتيحه من مرونة في التصرف وفي اختصار الآجال والإجراءات في تنفيذ النفقات العمومية.

وخلافا لمنشور رئيس الحكومة عدد 6 المؤرخ في 19 جانفي 2005 حول مزيد إحكام التصرف في السيارات الإدارية ونفقات المحروقات الذي نص على ضرورة إعداد جداول شهرية لمتابعة استهلاك الوقود، لم تتول البلدية إعداد الجداول المطلوبة لمتابعة الاستهلاك الشهري للوقود من قبل السيارات الإدارية. وأفادت البلدية أنّها ستعمل "على تلافي هذا الاشكال".

3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

لوحظ ضعف استهلاك الإعتمادات المخصصة لنفقات العنوان الثاني حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز بخصوص النفقات المذكورة 56,16 % خلال تصرف 2019. ويعود ذلك أساسا إلى ضعف نسبة استهلاك إعتمادات الإستثمارات المباشرة المرسمة بميزانية البلدية خلال تصرف 2019 والتي لم تتجاوز 50,08 % بالرغم من استهلاك البلدية إلى ما يقارب 93 % من الإعتمادات المحالة. ويبرز الجدول الموالي نسب استهلاك إعتمادات العنوان الثاني خلال سنة 2019:

القسم	البيان	الاعتمادات النهائية بالدينار	المصاريف المأمور بها بالدينار	نسبة الاستهلاك (%)
6	الاستثمارات المباشرة	2.017.297,087	1.010.329,235	50,08
10	تسديد أصل الدين	26.579,698	26.579,698	100
11	النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة	297.676,256	278.175,055	93,44
المجموع		**2.341.533,041**	**1.315.083,988**	**56,16**

وساهم في ضعف إستهلاك إعتمادات الإستثمارات المباشرة عدم إنجاز البلدية أي نفقة بعنوان بعض بنود قسم الإستثمارات المباشرة خلال سنة 2019 رغم رصد إعتمادات في الغرض وذلك على غرار دراسة أمثلة التهيئة العمرانية واقتناء الأراضي واقتناء معدات النظافة والطرقات وأشغال الصيانة والتعهد وبناء وتهيئة مسارح الهواء الطلق. في حين أنّ نسبة استهلاك بعض إعتمادات الإستثمارات المباشرة لم تتجاوز 15,76% و22,25% من الإعتمادات المرصودة على التوالي للتجهيزات الإدارية ولبناء وتهيئة المنشآت الرياضية. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الفصل	الفقرة	البيان	الاعتمادات النهائية بالدينار	المصاريف المأمور بها بالدينار	نسبة الاستهلاك (%)
06.600	01	دراسة أمثلة التهيئة العمرانية	5.942,000	0	0
06.600	20	دراسة أخرى	54.653,510	28.125,162	51,46
06.601	01	إقتناء أراضي	40.000,000	0	0
06.603	01	قصر البلدية	384.066,612	133.247,502	34,69
06.603	03	المستودع البلدي	195.000,000	69.234,795	35,50
06.604	01	تجهيزات إدارية	58.433,321	9.212,770	15,76
06.606	01	إقتناء معدات النظافة والطرقات	87.307,843	0	0
06.613	03	أشغال الصيانة والتعهد	97.448,067	0	0
06.616	04	بناء وتهيئة المنشآت الرياضية	239.217,830	53.237,000	22,25
06.616	08	بناء وتهيئة مسارح الهواء الطلق	20.000,000	0	0
06.617	20	بناء وتهيئة منشآت إقتصادية أخرى	120.000,000	69.338,417	57,78

وجاء في رد البلدية أنّ "مشروع دراسة أمثلة التهيئة العمرانية تقوم به مصالح وزارة التجهيز والإسكان عن طريق مكتب دراسات بالتنسيق معها وأنّه يتطلب فترة طويلة من السنوات للإنجاز". كما أفادت أنّها "تقدمت

للوكالة العقارية الصناعية بتونس لاقتناء قطعة أرض بالمنطقة الصناعية ببوعرادة ... لبناء محل صناعي ضمن مشروع تهيئة حي الملاسين لسنة 2021". أمّا بخصوص الإعتمادات المحمّلة على بنود اقتناء معدات نظافة وطرقات وأشغال الصيانة والتعهد وبناء وتهيئة مسرح الهواء الطلق فقد تمّ استهلاكها سنة 2020.

كما تمّ رصد بعض الإخلالات في إطار إجراءات إبرام أو تنفيذ صفقة تهيئة وصيانة المستودع البلدي وصفقة تعهد وصيانة شبكة التنوير العمومي وصفقة تهيئة الملعب البلدي وفي ما يلي تفصيل ذلك:

أ. صفقة تهيئة وصيانة المستودع البلدي بحي الزياتين بوعرادة بمبلغ قدره 194.779,200 دينارا والتي تمّ ابرامها بتاريخ 16 أكتوبر 2019:

نص الفصل 27 من كراس الشروط الإدارية الخاصة بصفقة أشغال تهيئة وصيانة المستودع البلدي الممضاة بين شركة "ستاب" وبلدية بوعرادة أنّ "مدة إنجاز الأشغال حددت ب 120 يوما" في حين أنّ إذن انطلاق الأشغال اعتبر أنّ "مدة الإنجاز طبقا لكراس الشروط حدد ب 150 يوما" ومن شأن هذا التعارض أن يطرح إشكالا بخصوص احتساب غرامات التأخير المنصوص عليها بالفصل 28 من كراس الشروط الإدارية الخاصة.

ونص الفصل 35 من كراس الشروط الإدارية الخاصة آنفة الذكر أنّ مبلغ الضمان النهائي أو إلتزام الكفيل بالتضامن يُسَلَّمُ في أجل أقصاه 20 يوما من تاريخ تبليغ الصفقة المحدد بتاريخ 16 أكتوبر 2019 إلاّ أنّ البلدية لم تحرص على استلامه إلى حدود 31 ديسمبر 2019 ممّا قد يحول دون ضمان حسن تنفيذ الصفقة وذلك خلافا للفصل 107 من الأمر 1039 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بالصفقات العمومية الذي نصّ أنّ الضمان النهائي يمثل "ضمانا لحسن تنفيذ الصفقة ولاستخلاص ما عسى أن يكون صاحب الصفقة مطالبا به من مبالغ بعنوان تلك الصفقة".

وأفادت البلدية أنّه "تسرب خطأ في تحرير إذن انطلاق الأشغال علما وأنّه تمّ التقيّد بمدة الإنجاز طبقا لكراس الشروط. كما أنّها ستعمل على استلام الضمان النهائي أو إلتزام الكفيل بالتضامن في الصفقات اللاحقة".

ب. صفقة تعهد وصيانة شبكة التنوير العمومي بمبلغ قدره 343.098,501 دينارا والتي تمّ ابرامها بتاريخ 28 نوفمبر 2018:

نص الفصل 26 من كراس الشروط الإدارية الخاصة بصفقة أشغال صيانة وتعهد شبكة التنوير العمومي الممضاة بين شركة "سرفيلاك" وبلدية بوعرادة أنّه "تعتمد المعاينة الميدانية المتعلقة بالأشغال المنجزة في إعداد الكشف الوقتي للحساب في أجل لا يتجاوز 8 أيام من تقديم صاحب الصفقة لمطلب في الغرض" إلا أنّ البلدية تولت القيام بالمعاينات اللازمة بتأخير بلغ 53 يوما و20 يوما و90 يوما و182 يوما بخصوص كشوفات الحساب الوقتية على التوالي عدد 1 وعدد 2 وعدد 3 وعدد 4.

كما نص الفصل 31 من كراس الشروط الإدارية الخاصة المذكور آنفا أنّه "تتولى الإدارة اتخاذ الإجراءات المناسبة لإتمام عملية القبول الوقتي للأشغال وبحضور كافة المتدخلين بالمشروع ويحرر في ذلك محضر في الغرض". إلاّ أنّه تبيّن عدم قيام البلدية بتحرير محضر استلام وقتي في الغرض وهو ما من شأنه أن يحول دون

احتساب مدة الضمان خاصة وأنّ الفصل 32 من ذات الكراس حدد آجال الضمان بسنة من تاريخ الإستلام الوقتي للأشغال.

وجاء في رد البلدية أنّه سيتمّ تفادي ذلك في الصفقات الموالية وأنّها ستلتزم لاحقا بالآجال التعاقدية المتعلّقة بإنجاز المعاينات.

ت. صفقة تهيئة الملعب البلدي بمبلغ قدره 782.327,444 دينارا والتي تمّ ابرامها بتاريخ 22 أكتوبر 2018:

خلافا لمقتضيات الفصل 11 من الأمر عدد 1039 المذكور آنفا الذي نصّ على أنّ "المشتري العمومي يتولى خلال مرحلة إعداد الصفقة ضبط مبلغ التقديرات والتأكد كذلك من توفر الإعتمادات والحرص على تحيينها عند الاقتضاء"، إلاّ أنّ البلدية تولت إبرام صفقة تهيئة الملعب البلدي ببوعرادة بمبلغ قدره 782.327,444 دينارا بتاريخ 18 ديسمبر 2018 في حين أنّ الإعتمادات المرصودة سنتي 2018 و2019 بلغتا على التوالي 165.000,000 دينارا و113.175,055 دينارا وبالرغم من أنّ بطاقة اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات تضمنت في جلستها عدد 22 بتاريخ 5 سبتمبر 2018 "الموافقة شريطة توفر باقي الإعتمادات".

ونصّ الفصل 26 من كراس الشروط الإدارية الخاصة بصفقة أشغال تهيئة الملعب البلدي بوعرادة الممضاة بين شركة "سوتراب" وبلدية بوعرادة أنّه "تعتمد المعاينة الميدانية المتعلقة بالأشغال المنجزة في إعداد الكشف الوقتي للحساب في أجل لا يتجاوز 8 أيام من تقديم صاحب الصفقة لمطلب في الغرض" إلا أنّ البلدية تولت القيام بالمعاينات اللازمة بتأخير بلغ 54 يوما و48 يوما بخصوص كشفي الحساب الوقتيين على التوالي عدد 2 وعدد 3.

كما نصّ ذات الفصل أنّ الكشوفات الوقتية للحساب ترسل للخلاص في أجل لا يتعدى 45 يوما إلاّ أنّ البلدية لم تتمكن من الإيفاء بإلتزاماتها لعدم توفر إعتمادات كافية لتنفيذ الصفقة مماّ انجر عنه تسجيل متخلدات جملية تجاه صاحب الصفقة بما قدره 199.958,126 دينارا طبقا لكشفي الحساب الوقتيين عدد 2 وعدد 3 بحساب على التوالي 86.676,256 دينارا و113.175,055 دينارا في موفى 2019.

وبرّرت البلدية أنّ "وزارة شؤون الشباب والرياضة تتعهد بكامل مبلغ الصفقة" وأنّها تتولى تحويل الاعتمادات المستوجبة طبقا لكشوفات الخلاص الموجهة لها في الغرض إلى الولاية التي تقوم بتحويلها إلى البلدية" وأنّ التأخير المسجل "في خلاص مستحقات المقاول ناتج عن عدم تحويل اعتمادات الدفع في آجالها من طرف "الوزارة المذكورة.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
ولاية سليانة
بلدية بوعرادة

محكمة المحاسبات
الإدارة الجهوية بجندوبة
مكتب الضبط
04 JAN. 2021
عدد 291
COUR DES COMPTES

إجابة بلدية بوعرادة حول التقرير الأولي
بخصوص الرقابة المالية على بلدية بوعرادة لتصرف سنة 2019

ع/ر	الملاحظات	إجـابـة البلديـة
01	- ضعف إستخلاص تثقيلات سنة 2019 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات	- ستعمل البلدية خلال سنة 2021 على مزيد الحزم في تطبيق الإجراءات القانونية اللازمة لاستخلاص مستحقاتها بالتنسيق مع القباضة المالية ببوعرادة. - ستقوم البلدية بحملات تحسيسية من قبل أعضاء المجلس البلدي لتحفيز المواطنين على خلاص ديونهم.
02	- إعتماد تقديرات منخفضة بالميزانية مقارنة بالطاقة الجبائية المتاحة لها.	- تعهد البلدية على واقعية استخلاص الفصول على أساس نتائج الفترة الجارية من سنة إعداد الميزانية و السنة الأخيرة السابقة لسنة الاعداد ومعدل الثلاث سنوات الاخيرة. وتتم عملية التقدير على اساس طاقة التصرف الحقيقية.
03	- تأخير في تثقيل جداول التحصيل للمعلوم على العقارات المبنية و الأراضي الغير مبنية.	- تم تثقيل جداول التحصيل للمعلومين على العقارات المبنية و الاراضي الغير مبنية بتاريخ 28 جانفي 2019. - التأخير الحاصل في جدول تحصيل المعلوم على الاراضي الغير مبنية يهم جدول تحصيل تكميلي للمعلوم الاراضي الغير مبنية - ستسعي البلدية الى مزيد تقليص آجال التثقيل بالتنسيق مع القباضة المالية.
04	عدم شمولية جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية	- تم إعداد جداول التحصيل المعلوم على العقارات المبنية على إثر القيام بإحصاء عشري مبدا في سنة 2017/2016 وتقوم البلدية بإحصاء سنوي تكميلي. ستعمل البلدية على مراقبة إحصاء العقارات سنة 2021
05	توظيف المعاليم على الفصول دون إجراء عمليات الرقابة	- سيتم تلافي ذلك من قبل أعوان الرقابة للإحصاء العام على العقارات المبنية.
06	- عدم وجود فصول للمعلوم على الاراضي الغير مبنية يتماشي مع محضر ختم الاحصاء العشري 2026/2017 - عدم تنسيق مع المصلحة الفنية	- هناك العديد من الفصول تحولت إلى معلوم على العقارات المبنية بإعتبار إنتهاء أشغال بناء المساكن. - ستقع التنسيق بين المصلحة الفنية وقسم الجباية المحلية فيما يتعلق برخص البناء المسلمة.
07	- عدم إدراج 348 مؤسسة ذات صبغة صناعية أو تجارية أو مهنية مقارنة بعدد المؤسسات المدرجة من طرف المكتب المحلي لمراقبة الآداءات	سيتم مزيد التنسيق مع المكتب المحلي لمراقبة الآداءات لإدراج كافة المحلات بالمنطقة البلدية.
08	- إعداد جداول مراقبة يبين الحد الأدني للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	يتم إعداد جداول مراقبة سنوي للمعلوم على المؤسسات و سيتم تلافي كل تقصير في هذا المجال

09	إجراء مقارنة بين الحد الأدني المطلوب وقيمة المعلوم على المؤسسات المستخلص	ستعمل البلدية على تعيين عون بلدي للتواجد في القباضة المالية عند التصريح السنوي لمراقبة المعلوم على المؤسسات المستخلص و مقارنته بالحد الأدني.
10	عدم إدراج عنوان المطالب للمعلوم على الأراضي الغير مبنية	يتم إدراج عنوان قطعة الأرض بجدول التحصيل وسيتم تحيين المعطيات لإدراج عنوان المطالب عوضا عن عنوان قطعة الارض.
11	عدم تحديد قيمة رخصة الأشغال الوقتي للطريق العام لتعاطى بعض المهن	سيتم عرض الموضوع على انظار المجلس البلدي لتحديد المعلوم الموظف والمؤسسات المعنية بالمعلوم (إعداد جدول مراقبة في الغرض).
12	لم تتولى البلدية إحصاء المحلات المهنية و التجارية التي تقوم بتركيز علامات إشهارية	تقوم حاليا البلدية بإحصاء المحلات المهنية و التجارية التي تقوم بتركيز علامات إشهارية (إعداد جدول مراقبة في الغرض).
13	اتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية	سيتم تعميم إتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية على كل المؤسسات الصناعية أو التجارية أو المهنية.
14	عدم تولى البلدية القيام بجرد ممتلكاتها المنقولة سنويا	سيتم تلافي ذلك بداية من سنة 2021 مع العلم أن البلدية لها دفتر الممتلكات المنقولة ويتم تحيينه حسب إقتناءات البلدية.
15	عدم حرص البلدية علي إتخاذ الاجراءات ضد المتلددين في خلاص معين الكراء المحلات	سيتم التنسيق مع القباضة المالية ببوعرادة لإصدار بطاقات إلزام ضد المتلددين عن دفع معاليم الكراء للمحلات و القيام بقضايا عند الاقتضاء.
16	ضعف إستهلاك اعتمادات الاستثمارات المباشرة	يرجع هذا لضعف/ لتأخير إنجاز المشاريع الاستثمارية و تباطئ تحويل الاعتمادات من صندوق القروض، بالإضافة إلى وجود مشاكل إنجاز من طرف المقاولين. - تم تجاوز هذا الاشكال خلال سنة 2020للرفع من إستهلاك إعتمادات الاستثمارات المباشرة.
17	عدم استهلاك اعتمادات بعنوان بعض الفقرات	- **إقتناء أثاث للمصالح الادارية:** تم الاقتناء على ميزانية العنوان الثاني (تجهيزات إدارية) - **الاعتناء بالبنايات:** تم ترسيم اعتمادات قصر البلدية قسط عدد 01 إلا أن تم إدراج الصيانة ضمن إنجاز القسط الثاني من مشروع قصر البلدية. - **نفقات الصيانة** : لم تسجل اعطاب بمعدات الاعلامية **إستغلال منظومة مدنية:** هناك إتفاقية في الغرض مع المركز الوطني للاعلامية CNI ولم يتم بإرسال فاتورة في الغرض من قبل المركز لخلاصها. **المنحة اليومية للتنقل:** عدم وجود تنقلات ستدعى صرف المنحة **نفقات التداوي:** لاوجود لحوادث شغل. - **نفقات الادوية :** لا يوجد لحوادث شغل - **أتعاب و اختبار و مصاريف أخرى** : عدم تقديم المحامي المتعاقد مع البلدية لفواتير - **مصاريف إعداد الأمثلة:** لم يتم التقدم في إنجاز مثال التهيئة العمرانية - **الاعتناء بالخنادق:** لم يقع صرف الاعتماد باعتبار أن آلة تفريغ الخنادق غير معطبة.

		- **نفقات الاعتناء المباشرة:** لم يقع صرف الاعتماد بعنوان الاعتناء بالحدائق باعتبار أنه تم برمجة ضمن البرنامج الاستثماري البلدي 2019 مشروع تهيئة المناطق الخضراء. - **صيانة المنشآت و التجهيزات الرياضية:** الاعتماد غير كف لإنجاز أشغال صيانة للمنشآت الرياضية (إستشارة غير مثمرة) - **المساهمة بعنوان تعديل الجرايات:** لم يقع صرف هذا الاعتماد باعتبار أن الزيادة السنوية للأجور تمت على أساس إمتياز جباني. - **مقاومة الحشرات و الحيوانات السائبة:** لم يقع صرف هذا الاعتماد حيث أن مركز الأمن الوطني قام بعملية قنص الكلاب السائبة. - **شراء العقاقير:** لم يقع صرف هذا الاعتماد حيث أن وزارة الشؤون المحلية قامت بتزويد البلدية مجانا بعقاقير لمقاومة الحشرات. - **نفقات صيانة :** لم يقع صرف هذه الاعتمادات حيث أن بعض الجمعيات الخيرية قامت بمهمة صيانة كل المساجد في المنطقة البلدية. - هذا وستعمل البلدية على استهلاك كل الاعتمادات المرصود في إبانها خلال تنفيذ الميزانيات اللاحقة.
18	عدم تولى البلدية التنصيص على وجوب خلاص صاحب اللزمة نفقات الماء و الكهرباء في لزمة المسلخ البلدي ولزمة السوق الاسبوعية.	تم تلافي هذا في اللزمة خلال سنة 2020 وذلك بإدراج خلاص نفقات الماء و الكهرباء من طرف مستلزمي المسلخ البلدي و السوق الاسبوعية
19	تأدية نفقات خلال سنة 2019 تعلقت بديون راجعة لسنة 2018	وقع تأدية هذه النفقات عند إعداد و توزيع المال الاحتياطي، وذلك حرصا من البلدية على خلاص المؤسسات العمومية، ويرجع هذا التأخير عادة على تأخير المؤسسات العمومية المعنية في توجيه الفواتير في آجال تنفيذ الميزانية للسنة الجارية خاصة منها STEG و SONEDE. بالنسبة لشركة عجيل فقد صدر خطأ من الشركة في انجاز فاتورة تجاوزت مبلغ الاذن بالتزود وهو ما حال دون خلاصها في السنة المذكورة وإرجائها لسنة 2019. - يرجع تأخير خلاص الاتصالات الهاتفية و الاستهلاك الكهرباء و الغاز و تراسل المعطيات لعدم وجود سيولة كافية لتنفيذها وإعطاء الأولوية لخلاص الاجور. - سيتم إحترام الآجال من طرف البلدية لخلاص المستحقات.
20	إعتمادات طريقة التعهد الاجمالي لبعض نفقات التدخل العمومي	يقع إنجاز التعهدات الاجمالية إلا أن مراقب المصاريف تطلب من البلدية إنجاز تعهدات فردية.

21	إعداد جداول شهرية لاستهلاك الوقود من قبل السيارات الادارية	تم لفت نظر المصلحة المعنية بالبلدية لتلافي هذا الاشكال و بالتالي إعداد جداول شهرية لاستهلاك السيارات الادارية مع الاعلم أن للبلدية سيارة ادارية واحدة ويقع متابعة استهلاكها من الطاقة عبر تطبيقة AJILIX
22	ضعف استهلاك الاعتمادات المخصصة لنفقات العنوان الثاني في بعض الفصول التي تخص الاستثمارات المباشرة	**مشروع دراسة أمثلة التهيئة العمرانية:** هذا المشروع تقوم به مصالح وزارة التجهيز و الاسكان عن طريق مكتب دراسات بالتنسيق مع البلدية وهو يتطلب فترة طويلة من السنوات للإنجاز. **اقتناء اراضي:** تقدمت البلدية للوكالة العقارية الصناعية بتونس لاقتناء قطعة أرض بالمنطقة الصناعية ببوعرادة لبناء محل صناعي من طرف وكالة التهيئة و التهذيب ضمن مشروع تهيئة حي الملاسين لسنة 2021. **اقتناء معدات نظافة وطرقات:** تم إقتناء معدات النظافة (شاحنة مجهزة بسلم كهربائي) وتم خلاص المزود **اشغال الصيانة و التعهد:** تم انجاز مشروع تعبيد الطرقات لسنة 2020 وتم استهلاك الاعتمادات المرصودة. **بناء وتهيئة مسرح الهواء الطلق:** تم انجاز المشروع و خلاص المزود عند إتمام الاشغال.
23	صفقة تهيئة وصيانة المستودع البلدي	**مدة إنجاز الاشغال:** تسرب خطأ في تحرير إذن إنطلاق الأشغال علما وأنه تم التقييد بمدة إنجاز الأشغال بـ 120 يوما حسب كراسات الشروط. - **آجال تسليم الضمان النهائي:** سيتم تدارك ذلك في الصفقات اللاحقة مع العلم أنه تم انجاز الصفقة (القسط الاول)
24	صفقة تعهد وصيانة التنوير العمومي	**- تأخير في المعاينة الميدانية للأشغال المنجزة:** سيتم تدارك ذلك في الصفقات اللاحقة، مع العلم أن المعاينة تستدعى حضور كافة الأطراف المتدخلة من بلدية والشركة الوطنية للكهرباء والغاز ومكتب الدراسات المعني. **القبول الوقتي:** تم تحرير محضر إستلام وقتي في الغرض - سيتم الالتزام بالآجال التعاقدية المتعلقة بإنجاز المعاينات.
25	صفقة تهيئة الملعب البلدي	صفقة تهيئة الملعب البلدي من الصفقات التي يقع تمويلها من طرف وزارة شؤون الشباب و الرياضة التي تتعهد بكامل مبلغ الصفقة عند بداية الصفقة ويتم خلاصها على اثر تقديم المقاول لكشوفات الحساب التي يقع توجيهها من طرف البلدية الى الوزارة المذكورة لتحويل اعتمادات الدفع وهوما يشكل تأخير في تحويل هذه الاعتمادات من طرف الوزارة، حيث أن الوزارة تقوم بتحويل المبالغ للولاية ثم تقوم الولاية بتحويلها للبلدية لخلاصها. - يقوم المقاول بتوجيه الكشف الوقتي للخلاص لمصالح وزارة التجهيز و الاسكان المكلفة من طرف وزارة الشباب و الرياضة لإنجاز ومراقبة المشروع، ثم تقع توجيهها بعد إمضائها من طرفهم ومن طرف مكاتب الدراسات للبلدية التي توجهها حالا لوزارة شؤون الشباب و الرياضة لتحويل الاعتمادات. - التأخير الحاصل في خلاص المستحقات ناتج عن عدم تحويل إعتمادات الدفع في آجالها من طرف وزارة شؤون الشباب و الرياضة. - تدعو البلدية بكل لطف الى توجيه توصيات لوزارة شؤون الشباب والرياضة لتحويل كامل المبالغ لخلاص الصفقة في آجالها.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
ولاية سليانة
بلدية بوعرادة

إجابة القباضة المالية حول التقرير الأولى
بخصوص الرقابة المالية على بلدية بوعرادة لتصرف سنة 2019

ع/ر	الملاحظات	إجـابة القـباضة
01	تأخير في تثقيل جداول التحصيل المعلوم على العقارات المبنية و معلوم على الأراضي الغير مبنية	- **جدول التحصيل المعلوم على العقارات المبنية:** يتم تثقيله بتاريخ 28 جانفي 2019. - **جدول تحصيل المعلوم على الأراضي الغير مبنية:** تم تثقيل جدول التحصيل بتاريخ 28 جانفي 2019 أما التاريخ المشار إليه بالتقرير (24ديسمبر 2019) فهو يخص تثقيل جدول التحصيل التكميلي (تم تثقيله في ابانه)
02	**توظيف إستخلاص المعاليم :** تبليغ الاعلامات الخاصة بالمعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على الأراضي الغير المبنية	**تبليغ الاعلامات خلال سنة 2019 بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية :** - تم الاستفادة من الاعلامات الجماعية بمناسبة تطبيق اجراءات العفو الجبائي. - اعتماد على عدل خزينة فقط بعد خروج الثاني على التقاعد و الذي كان مكلفا بالجماعات المحلية. - **تبليغ الاعلامات خلال سنة 2019 بالنسبة للمعلوم على الأراضي الغير مبنية :** تم الاستفادة من الاعلامات الجماعية بمناسبة تطبيق اجراءات العفو الجبائي. **ملاحظة:** تم بداية من سنة 2020 بالتنسيق مع البلدية في اصدار اعلامات وتوزيعها على مطالبين بالمعاليم على العقارات.
03	عدم تحويل مساهمات لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن.	- لا يوجد مبالغ لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن بعنوان 2019 لم يتم تحويلها ما عدى مبلغ قدره 8.482.256 مداخيل شهر ديسمبر 2019 وقع تثقيلها و تحويلها في شهر جانفي 2020.

القابض